



مناقشة حالات في الإذن الطبي

كطب ٣٩٥

د . رفيدة الدباغ، أستاذ مساعد بوحدة طب المجتمع
قسم طب الأسرة و المجتمع

22, 2, 2018



الحالة الأولى

مريض يبلغ من العمر ٤٥ عاماً، أتى به إلى قسم الإسعاف ليلاً بواسطة أخيه، يشكو من ألم في الصدر و قيء. صادف أن كنت طبيب أمراض القلب المناوب تلك الليلة و تم استدعاؤك لمعاينة المريض و بعد أخذ تاريخ المرض و فحص المريض و إجراء بعض الفحوصات تبين لك أنه قد يكون مصاباً بانسداد شرايين القلب التاجية و يحتاج إلى قسطرة قلبية على وجه السرعة، لكن المريض رفض إجراء القسطرة بشدة.

أعطي المريض بعض الأدوية و أصر على الخروج من المستشفى برغم نصيحتك المتكررة له. بعد عدة ساعات، أتى بالمريض للمرة الثانية و تم استدعاؤك لمعاينته و قد كان وضعه أسوأ هذه المرة، لكن أصر المريض مرة أخرى على رفضه لإجراء القسطرة. و قد ساءت حالته أكثر، و بدأت تظهر عليه آثار الصدمة (Shock) و بدأ بفقدان الوعي.

تم التعامل مع الحالة كما هو المعتاد و في هذه اللحظة تقدم أخوه إليك طالباً إجراء القسطرة على مسؤوليته و أنه سيقوم بتوقيع الإذن الطبي.



تفصيل الحالة الأولى

هذه الحالة تتضمن عدة جوانب:

- ١- رفض المريض إعطاء الطبيب الإذن بالمعالجة في حالة تستدعي العلاج لأن العلاج يحلب المنفعة أكثر من عدمه
- ٢- السرعة في إعطاء العلاج في هذه الحالة (تسدد الشرايين) ملحة، حيث أن تدهور الحالات دون العلاج يحدث في وقت قصير
- ٣- استجابة الطبيب لرفض المريض للعلاج في المرحلة الأولى و المرحلة الثانية، في الوقت المتقدم من أعراض الحالة و قبل التدهور
- ٤- إصرار المريض بالرفض بدون عذر مبرر للرفض (حيث أن العلاج الذي سيوفره الطبيب لا يحتوي على محرمات و لكنه علاج بالقسطرة الذي يدخل الجسم و يتظلم إذن مكتوب، بخلاف العلاجات التي تتطلب إذن الشفوي).
- ٥- الأخ لم يتبرع بإعطاء الإذن بالنيابة عن أخيه إلا بعد أن أصيب المريض بالإغماء



كان بالإمكان التعامل مع الموضوع بطريقة مختلفة

طريقة ١ للتعامل مع الموضوع:

يتضح في هذه الحالة أن المريض في حالة خطر تستدعي الإنقاذ السريع، و في هذه الحالة ووفقاً للأخلاقيات الطبية فيجب على الطبيب العلاج في أسرع وقت لأن حياة المريض مهددة، و لا يشترط الإذن في هذه الحالة.

ففي حالات الإسعاف التي تتعرض فيها حياة الإنسان للخطر لا يتوقف العلاج على الإذن لأن ترك العلاج لغياب الإذن قد يؤدي لهلاك المريض و هنا يكون العلاج السريع فرض عين على الطبيب. و يمكن الاستدلال بحديث رسول الله صلى الله عليه و سلم: "لا ضرر و لا ضرار". فالطبيب ملزوم بإعطاء العلاج استناداً على الضرورة الشرعية.

فمن هذا المنطلق كان بإمكان الطبيب المضي في العلاج لیتفادی تدهور الحالة ووصول المريض لمرحلة الصدمة



كان بالإمكان التعامل مع الموضوع بطريقة مختلفة

طريقة ٢ للتعامل مع الموضوع:

قد يكون سبب رفض المريض للعلاج هو عدم فهمه للحالة و مضاعفاتها و مدى خطورتها بشكل جيد، و ذلك بسبب تقصير الطبيب المعالج في إيصال المعلومة بشكل واضح للمريض و تأكد الطبيب من أن المريض فهم أبعاد الحالة بالكامل.

فإن كان الأمر كذلك، كان على الطبيب مخاطبة المريض مرة أخرى بهدوء و شرح أبعاد المشكلة بشكل يستطيع المريض استيعابه و من ثم يقوم بالاستئذان منه مرة أخرى لعمل القسطرة



ما حصل في الواقع

يبدو أن الطبيب خشي القيام بالقسطرة دون إذن المريض اجتهاداً منه على ضرورة احترام الحرية الاختيارية للمريض و خوفه من الوقوع في حكم إكراه المريض على العلاج، و قد يكون كذلك في مرحلة الشك بتشخيص انسداد الشرايين و ليس على يقين تام بذلك التشخيص. لكن في حقيقة الأمر، يستدعي القيام بالقسطرة لإنقاذ حياة المريض من الهلاك (و ليس فيه حرمة) فيسقط عنه شرط الإذن

و بعد تدهور الحالة، دخل المريض في مرحلة فقدان الوعي، و دخل تحت قائمة **من لا يعتد بإذنه**، فبالتالي اعتمد الطبيب إذن الأخ، الذي قام مقام ولي المريض.



الحالة الثانية

امرأة تبلغ من العمر ٣٥ سنة، متزوجة و لديها أبناء. بعد الكشف عليها و إجراء الفحوصات اللازمة، شخصها الطبيب بسرطان المبايض.

و على أثر ذلك قرر الأطباء استئصال المبايض حفاظاً على حياة المريضة.

وافقت المرأة على إجراء العملية، لكن زوجها رفض بحجة أنه يريد المزيد من الأبناء و أن الأطباء دائماً يخطؤون في التشخيص، و أنه صاحب القوامة على زوجته و له الحق في رفض العملية.

كيف يمكنك التعامل مع هذه الحالة؟



جوانب الحالة الثانية

١- المرأة في عمر صغير

٢- لديها أبناء

٣- سرطان المبايض مرض خطير يستدعي التعامل الجراحي السريع للحفاظ على حياة المرأة، و لا يمكن الإكتفاء بالعلاج الكيماوي

٤- الجراحة ليس فيها حرمة

٥- المريضة وافقت على العملية و أذنت للطبيب بذلك

٦- الزوج رافض لأنه يريد المزيد من الأبناء



هناك احتماليين للتعامل مع حالة:

١- في حال تأكد الطبيب من التشخيص بعد القيام بالفحوصات الكافية التي ترجح أن الورم سرطاني

٢- في حال عدم تأكد الطبيب من التشخيص و قد يحتمل تشخيصه الخطأ



في حال تأكد من التشخيص:

ولاية المرأة لنفسها حق ثابت في الإسلام ما دامت عاقلة و راشدة مثلها مثل الرجل

و من هنا يمكن للمرأة أن تأذن لنفسها بالجراحة و لا ولاية لأحد عليها في هذا الأمر الذي يخصها

و يجب على الطبيب توضيح هذا الأمر للزوج و أن سلامة الزوجة و إنقاذها من المضاعفات أهم من إنجاب الأبناء. و إن لم يتوفق الطبيب في ذلك، فيمكنه الاستعانة بمن لديهم خبرة في مثل هذه الأمور التي تقتضي حسن التواصل مع المرضى و إقناعهم بمنفعة المريض، كالمسؤولين في شؤون المرضى.



في حال لم يتأكد من التشخيص:

في هذه الحالة يجب على الطبيب إجراء اللازم من الفحوصات الثانوية للتأكد من صحة تشخيصه لكي لا يعرض المريضة لخطر العملية في حال لا يستدعي الأمر لذلك

فإن تأكد من التشخيص و اتضح أنه ورم خبيث، يأخذ الطبيب بإذن المريضة التي هي ولية نفسها في هذا الأمر

و إن اتضح أنه ورم حميد، فيتم التعامل مع الموضوع بالشكل المناسب.



الحالة الثالثة

طفل عمره سنتان. أحضره أبواه و هو يشكو من ارتفاع في درجة الحرارة و تشنج في الرقبة، و يبدو أنه مصاب بالتهاب السحايا البكتيري (mmeningococcal meningitis) و رفض الأب إجراء بزل من النخاع الشوكي (lumbar puncture) بحجة أنه مؤلم و مضاعفاته خطيرة.

في هذه الأثناء، بدأ الطفل بالتشنج و بدأت بإعطائه الأدوية المناسبة للتشنج و أخبرت والده بضرورة إدخاله المستشفى و إعطائه المضادات الحيوية، لكنه رفض.

كيف يمكنك التعامل مع هذه الحالة؟



التعامل مع الحالة الثالثة

جوانب الحالة:

١- المريض فاقد أهلية العلاج (قاصر)

٢- الحالة خطيرة و قد تؤدي إلى تلف الأعضاء أو الوفاة

٣- المرض معدي و منعاً من انتشاره في المجتمع يتطلب العلاج السريع

٤- الأب (ولي الطفل) يرفض الفحص و العلاج و التنويم

٥- المريض فاقد للوعي



التعامل مع الحالة الثالثة

في المرحلة الأولى، يجب على الطبيب معاودة الحديث مع الأب و شرح الحالة بطريقة أفضل تساعد على توصيل خطورة الحالة و حدثها و مضاعفاتها في حال عدم البدء بالمضادات الحيوية و تنويم الطفل لاستكمال العلاج. و كذلك يجب التركيز على ضرورة إجراء بزل النخاع الشوكي في هذه الحالة.

لأن سبب رفض الأب قد يكون نابع عن عدم فهم لخطورة الحالة و مضاعفاتها التي قد تؤدي إلى وفاة الطفل في وقت قصير.

لأن الحالة تستدعي العلاج السريع تفادياً للهلاك، فهنا قد تدخل تحت الحالات التي يسقط عنها شرط الإذن من الولي، لأن منع العلاج بسبب عدم إذن الولي يسبب الخطر لحياة هذا الطفل. و هنا يتحول الإذن للجهات المختصة.



التعامل مع الحالة الثالثة

ووفقاً لقرار مجلس الفقه الإسلامي الدولي فيما يخص الإذن في الحالات المستعجلة، فإن أصر الأب على الرفض بعد تحقق الشرطين التاليين:

١- شرح مفصل للأب عن الحالة و مضاعفات و التأكد من فهم الأب لهذه الجوانب

٢- بذل الجهد الكبير لإقناع الأب بالموافقة على الفحوصات و العلاج و التنويم لطفله لأن فيها مصلحة كبيرة و لأن حياة الطفل مهددة بالخطر

ففي هذه الحالة، يتولى فريق طبي لا يقل عن ٣ أطباء متخصصين في الحالة بالتأكد من صحة التشخيص و خطورة الحالة، على أن لا يكون الطبيب المعالج من بينهم. و من ثم يقوم هذا الفريق الطبي بإعداد محضر بالحالة، موقع من قبل أعضاء الفريق، و يجب إعلام المستشفى بذلك، بشرط أن يكون العلاج في تلك المستشفى بالمجان.



التعامل مع الحالة الثالثة

و تنص المادة التاسعة عشرة من نظام مزاولة المهن الصحية بالمملكة على أنه:

يجب ألا يجرى أي عمل طبي لمريض إلا برضاه، أو بموافقة من يمثله أو ولي أمره إذا لم يعتد بإرادته هو.

و **يستثنى من ذلك** حالات الحوادث أو الطوارئ أو **الحالات المرضية الحرجة**، و التي تستدعي تدخلاً طبياً فورياً أو ضرورة لإنقاذ حياة المصاب أو إنقاذ عضو من أعضائه، أو **تلافي ضرر بالغ ينتج عن تأخير التدخل الفوري**، مع تعذر الحصول على موافقة المريض أو من يمثله أو ولي أمره في الوقت المناسب، ففي هذه الحالة يجب على الممارس الصحي إجراء العمل الطبي دون انتظار الحصول على تلك الموافقة.



المراجع

جميع الأمثلة في هذه المحاضرة مأخوذة من مذكرة ٣٩٥ كطب المعدة للمقرر و تم الاجتهاد الفردي لتحليل الحالات و إعطاء الحلول المناسبة للطلبة